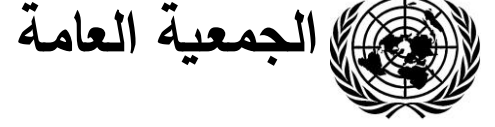


Distr.: General  
31 July 2023  
Arabic  
Original: English



الدورة الثامنة والسبعون

البند 73 (ب) من جدول الأعمال المؤقت\*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان،  
بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق  
الإنسان والحريات الأساسية

## إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة تقرير الخبير المستقل المعني بإقامة نظام  
دولي ديمقراطي ومنصف، ليفينغستون سيوانيانا، وفقاً لقرار الجمعية العامة 215/77.



الرجاء إعادة استعمال الورق

\* A/78/150

290823 240823 23-14901 (A)



## تقرير الخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف، ليفينغستون سيوانيانا

### موجز

في هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار الجمعية العام [215/77](#)، يسلط الخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف الضوء على الملاحظات والتوصيات الرئيسية المنبثقة عن تقاريره السابقة خلال السنوات الست الماضية.

## المحتويات

## الصفحة

4	.....	أولاً - مقدمة
5	.....	ثانياً - الملاحظات والتوصيات الرئيسية المنبثقة عن تقارير الخبير المستقل
5	.....	ألف - المشاركة العامة واتخاذ القرار في منتديات الحوكمة العالمية
	.....	باء - تفاعل السياسات والضمانات الاقتصادية للمؤسسات المالية الدولية مع الحوكمة الرشيدة على الصعيد المحلي
7	.....	
10	.....	جيم - دفاعاً عن تجديد تعددية الأطراف من أجل التصدي لجائحة كوفيد-19 والتحديات العالمية الأخرى
13	.....	دال - إعادة التفكير في مفهوم السلام والأمن العالميين
15	.....	هاء - الشباب
18	.....	ثالثاً - استنتاجات

## أولا - مقدمة

- 1 - يقدم هذا التقرير الذي أعده الخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف، ليفينغستون سيوانيانا، عملاً بقرار الجمعية العامة 215/77. وهو التقرير النهائي الذي يقدمه المكلف الحالي بالولاية إلى الجمعية العامة منذ أن عينه مجلس حقوق الإنسان في دورته السابعة والثلاثين في عام 2018.
- 2 - وفي هذا التقرير، يسلط الخبير المستقل الضوء على الملاحظات والتوصيات الرئيسية المنبثقة عن تقاريره السابقة خلال السنوات الست الماضية. وقد استُرشد في تلك التقارير بمشاورات متعددة الأطراف وثنائية مع الخبراء، وباستبيانات أرسلت إلى الدول الأعضاء والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين، وكذلك ببحث مستفيض واستعراضات مستندية.
- 3 - واسترشد الخبير المستقل في عمله بالإطار المعياري القائم لحقوق الإنسان الذي يتضمن مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، والإعلانات والقرارات، بما في ذلك قرارات الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان، وأهداف التنمية المستدامة، وكلها تؤكد من جديد إيمان المجتمع الدولي بحقوق الإنسان وبكرامة الإنسان وقدره، وبتساوي حقوق الرجال والنساء، وبواجب الدول، وصغيرها وكبيرها، في تهيئة الظروف الكفيلة بتعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات الحياة، مع صون السلام والأمن الدوليين.
- 4 - وعرض الخبير المستقل في تقريره المقدم عام 2018 عن رؤيته (A/HRC/39/47) آراءه الأولية ونطاق العمل المزمع القيام به، مسلطاً الضوء على الرؤية والأولويات<sup>(1)</sup> المواضيعية التي سيتم تناولها في إطار الولاية. وقد تناول جلّ تلك الأولويات خلال فترة ولايته. والواقع أن فترة الولاية شهدت تطويرين رئيسيين على الصعيد العالمي كان لهما أثر عميق على إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف، وتطلبا منه إعادة تكييف أولوياته وهما: جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، التي بدأت في آذار/مارس 2020، والتعافي بعد هذه الجائحة؛ وغزو الاتحاد الروسي لأوكرانيا في شباط/فبراير 2022. وتناول الخبير المستقل هذين التطويرين في اثنين من تقاريره، وفي عدة بلاغات ونشرات صحفية.
- 5 - وأصدر الخبير المستقل خلال فترة ولايته، بشكل فردي ومشترك، 191 بلاغاً<sup>(2)</sup> كما أصدر 50 نشرة صحفية وبيانا إعلاميا، معظمها على أساس مشترك. وأرسل طلبات للقيام بزيارات قطرية إلى 29 بلداً، لم يتلق ردوداً على الكثير منها للأسف<sup>(3)</sup>. وشكر حكومة جورجيا على دعوته للقيام بزيارة إلى البلد، وهي الزيارة التي أتمّها في نيسان/أبريل 2023<sup>(4)</sup>.

(1) وفقاً لتقرير الخبير المستقل عن الرؤية، تتمثل هذه الأولويات المواضيعية فيما يلي: أشكال الديمقراطية وممارستها؛ والمشاركة العامة واتخاذ القرار في المؤسسات المتعددة الأطراف؛ والفساد والحكومة المنفتحة؛ وظهور منتديات الحوكمة العالمية؛ والتحديات الاقتصادية العالمية؛ والشباب الذين يواجهون الهشاشة والعنف وكذلك الفرص المتاحة.

(2) انظر <https://spcommreports.ohchr.org/Tmsearch/TMDocuments>

(3) انظر <https://www.ohchr.org/en/special-procedures/ie-international-order/country-visits>

(4) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, "UN expert on international order to visit Georgia", 25 April 2023.

- 6 - وشارك الخبير المستقل في عدة مؤتمرات ومشاورات للخبراء بشأن مواضيع مختلفة ذات صلة بولايته، عقدها مختلف أصحاب المصلحة. ويمكن الاطلاع على قائمة هذه الفعاليات في كل تقرير.
- 7 - ويود الخبير المستقل أن يشكر كل من خصص وقتا للتواصل معه خلال فترة ولايته، سواء بالحضور الشخصي أو عن بُعد. فقد كانت جميع التفاعلات محفزة وممتعة للغاية لأنها أثرت تفكيره في جميع القضايا التي تم تناولها.

## ثانياً - الملاحظات والتوصيات الرئيسية المنبثقة عن تقارير الخبير المستقل

### ألف - المشاركة العامة واتخاذ القرار في مندييات الحوكمة العالمية

8 - نظر الخبير المستقل في التقريرين اللذين قدمهما إلى الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان في عام 2019 (A/74/245 و A/HRC/42/48)، في الموضوع المتعدد الجوانب المتمثل في المشاركة العامة واتخاذ القرار في مندييات الحوكمة العالمية وتأثيره على إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف. وتشمل هذه المندييات مجموعة الدول السبع، ومجموعة العشرين، والمجموعة التي تتألف من البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا (المعروفة عادة باسم "مجموعة البريكس")، ومجموعة الـ 77 (بما فيها فريق الأربعة والعشرين الحكومي الدولي المعني بالشؤون المالية الدولية والتنمية)، وحركة بلدان عدم الانحياز، والمنتدى الاقتصادي العالمي، واجتماع بيلديريغ. وأشار إلى أن هذه التجمعات الحكومية الدولية والمتعددة القطاعات والخاصة قد اكتسبت أهمية كبيرة على المستويات الجغرافي السياسي والاقتصادي والمالي لأنها تؤدي دورا كبيرا في وضع إطار النظام الدولي ووظيفته، بالتوازي مع منظومة الأمم المتحدة. فالقرارات التي تتخذها التجمعات الحكومية الدولية والمتعددة القطاعات والخاصة، من تحديد الأولويات الاقتصادية العالمية إلى تنسيق تدابير التصدي للتحديات العابرة للحدود الوطنية مثل الهجرة العالمية والتجارة المنصفة والسلام والأمن العالميين وتغير المناخ والإرهاب والفساد، لا تؤثر على أعضائها ومن يتعاملون معها فحسب، بل تؤثر أيضا على السكان خارج أقاليمها.

9 - وفي حين اختلفت هياكل وأساليب اتخاذ القرار وفقا لكل مجموعة، فقد خضعت اجتماعاتها وسياساتها في كل حالة، لمراقبة دقيقة من جانب الجمهور، بل وأفضت إلى احتجاجات، مما يجسد نطاق تأثيرها على الحوكمة العالمية والمكانة الرئيسية التي تتبوأها كمندييات تجمع قادة العالم والمفكرين العالميين. غير أن المشاركة في هذه التجمعات ظلت غير متاحة إلى حد كبير للجمهور، لا سيما من تتأثر حياتهم وسبل عيشهم بالقرارات المتخذة، مما يسهم في قصور ديمقراطي في عملية اتخاذ القرار العالمية. وخلص الخبير المستقل إلى أن هذه المندييات، بوصفها مندييات للحوكمة العالمية، ملزمة، وبقدر لا يقل عن المؤسسات المتعددة الأطراف التقليدية كالأمم المتحدة بوجه عام والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، باتخاذ القرارات وفقا للمبادئ الأساسية للحوكمة الديمقراطية من قبيل الشفافية وشمول الجميع والاستجابة والمساءلة.

### الاعتراف بالدور الإيجابي للمشاركة العامة

10 - أشار الخبير المستقل إلى أن المشاركة العامة تعني، في جملة أمور، على النحو المبين في مختلف الإسهامات الواردة عقب الدعوة الموجهة لتقديم إسهامات في إطار التحضير لصياغة التقارير، أنه سيُسترشد في اتخاذ القرارات بمجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، مثل السكان المهمشين الأكثر عرضة لعواقب

القرارات المتخذة، والمحاورين من المجتمع المدني الذين يمكنهم الإسهام في المناقشات بخبراتهم في مجالات متنوعة. ونتيجة لذلك، يُرجح أن تكون السياسات التي يتم وضعها من خلال عمليات تشاركية أكثر فعالية واستدامة لأنها خضعت للتدقيق من جانب السكان المتضررين والجهات الخارجية المستقلة والخبراء. وشدد الخبير المستقل على أنه لكي تتحقق المشاركة العامة المجدية على مستوى الحوكمة العالمية من الأهمية بمكان تهيئة بيئة مأمونة ومواتية على المستوى المحلي؛ وبعبارة أخرى، الممارسات المتّبعة لإمكانية الوصول إلى ذلك على المستوى الوطني ستؤثر على إمكانية الوصول على المستوى فوق الوطني.

11 - وأوصى الخبير المستقل منتديات الحوكمة العالمية والدول الأعضاء فيها وأعضاءها من غير الدول بإتاحة المشاركة العامة وتشجيعها على نحو استباقي في جميع المراحل ذات الصلة من المناقشات وعمليات اتخاذ القرار في منتديات الحوكمة العالمية؛ والاعتراف بأهمية مشاركة الجمهور في وضع ميثاق أو وثيقة مماثلة؛ وإتاحة إمكانية الوصول إلى منتديات الحوكمة العالمية دون تمييز من أي نوع؛ والحرص على أن يكون التواصل مع المجتمع المدني متنوعاً وشاملاً للجميع، لا سيما فيما يتعلق بالأفراد والجماعات الذين يتعرضون للتمييز أو التمييز ضدهم، بما في ذلك النساء والأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين وأفراد الأقليات والشعوب الأصلية والمهاجرون واللاجئون، ومعاملة جميع المجموعات التي يتم التواصل معها على قدم المساواة.

#### تحسين إمكانية الوصول من الناحيتين الإجرائية والفعلية

12 - أبلغ الخبير المستقل مرارا وتكرارا بأن عددا قليلا جدا فقط من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني لها علم بالقواعد والإجراءات التي تحكم المشاركة العامة في هذه المنتديات، ناهيك عن معرفة المسؤول في بلدانهم الأصلية الذي ينبغي الاتصال به للانخراط في العملية. فهي في الغالب عملية مبنية على العلاقات، وتحديد العلاقة بين ممثلي المجتمع المدني والمسؤولين من الوزارات المعنية في الدول الأعضاء في منتديات الحوكمة العالمية الذين يحافظون على علاقات عمل جيدة بينهم. وبالنسبة للمنظمات الأخرى التي تمكنت من المشاركة، فقد أتيحت لها إمكانية الوصول مصادفة حيث قدم لها أحد شركائها توجيهات بشأن كيفية خوض العملية. وعلاوة على ذلك، لما كانت البلدان المضيفة أوثق ارتباطاً بمنظمات المجتمع المدني المحلية، فقد لا تضطلع بأنشطة توعية مكثفة لدى المجتمع المدني في البلدان الأخرى المعنية. وأوصى الخبير المستقل بأن تقوم منتديات الحوكمة العالمية بجملة أمور منها وضع مجموعة واضحة وشفافة من السياسات والإجراءات المتعلقة بالمشاركة وإتاحتها على نطاق واسع كي يتسنى الوصول إلى تلك المنتديات بصورة أكثر اتساقاً وموثوقية، والقيام بأنشطة توعية واسعة النطاق بشأن مشاركة المجتمع المدني بالحضور الشخصي أو عبر الإنترنت في عمليات اتخاذ القرار.

#### تقديم الدعم الفعال للمشاركة العامة

13 - أشار الخبير المستقل إلى أن التمويل مسألة أساسية تعيق بشدة المشاركة العامة في منتديات الحوكمة العالمية. وقد يكون السفر لحضور اجتماعات الأفرقة العاملة ومؤتمرات القمة باهظ التكلفة بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني، وأفيدَ بأن التمويل الخارجي شحيح، مما يؤثر سلباً على تنوع المشاركين. ودعا إلى إنشاء أدوات للتمويل المجمع تدار بطريقة مستقلة عن الدول الأعضاء في المنظمات وتُخصص للمشاركين من المنظمات ذات الإمكانيات المالية المتواضعة، لا سيما المنظمات التي تعمل لصالح الأفراد والفئات الذين

يتعرضون للتهميش أو للتمييز، وتخصيص الأموال على أساس مبدأي الإنصاف والعدل. كما تم تحديد مسألة إصدار التأشيريات في الوقت المناسب للمشاركين، خاصة من البلدان النامية، باعتبارها من دواعي القلق. وأوصى الخبير المستقل بأن تبذل مندييات الحوكمة العالمية العناية الواجبة في إرسال الدعوات ومعلومات التسجيل إلى المشاركين من المجتمع المدني، ودعا إلى إصدار التأشيريات في الوقت المناسب.

#### السماح بالتأثير على عمليات اتخاذ القرار

14 - لم يتمكن معظم المحاورين من مختلف مجموعات تواصل المجتمع المدني الذين تفاعل معهم الخبير المستقل من تقييم تأثير عملهم في مجال الدعوة على عمليات اتخاذ القرار في مندييات الحوكمة العالمية أو عبروا عن شكوكهم عموماً بشأن مدى تأثيره. ووصفت المشاركة العامة بأنها رمزية أساساً، واعتُبرت إجراء شكلياً، من دون مقعد على طاولة المفاوضات. وأفيد بأنه لا يتاح لأعضاء مجموعات التواصل إلا مجالاً محدوداً جداً للتأثير في جداول الأعمال السنوية لمندييات الحوكمة العالمية. وعرض الخبير المستقل بعض الممارسات الجيدة الجديرة بالمحاكاة، بما في ذلك ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. وأوصى بأن تسمح مندييات الحوكمة العالمية للمجتمع المدني بالإسهام في صياغة جداول أعمال المناقشات، والدعوة بشأن قضايا خارج نطاق جداول أعمال المندييات.

#### المساءلة عن الالتزامات التي تم التعهد بها في مندييات الحوكمة العالمية

15 - لا يمكن النظر إلى مسألة المشاركة العامة في مندييات الحوكمة العالمية، والقدرة على التأثير في عمليات اتخاذ القرار فيها، بمعزل عن المسألة الرئيسية المتمثلة في مساءلة الدول الأعضاء عن الالتزامات التي تتعهد بها. فبعد كل مؤتمر قمة، تصدر الدول الأعضاء بياناً جماعياً تتعهد فيه بمجموعة من الالتزامات بشأن قضايا شتى ذات أولوية. ولئن كانت هذه الالتزامات إعلانية أو سياسية بطبيعتها، وليست بالتالي ملزمة قانوناً، ينبغي مساءلة الدول الأعضاء في مندييات الحوكمة العالمية عن الالتزامات التي تتعهد بها، قصد إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف. وأوصى الخبير المستقل بأن تنشئ مندييات الحوكمة العالمية آليات قوية ومستقلة للمساءلة لقياس التقدم المحرز نحو الوفاء بالالتزامات المقطوعة في مؤتمرات القمة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بطريقة موثوقة وموضوعية وممنهجة.

16 - ورأى الخبير المستقل أنه، لزيادة الفعالية في ضمان تنفيذ الالتزامات المقطوعة وصولاً إلى إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف، يمكن ربط الالتزامات بالآليات الأمم المتحدة والآليات الإقليمية لحقوق الإنسان.

#### باء - تفاعل السياسات والضمانات الاقتصادية للمؤسسات المالية الدولية مع الحوكمة الرشيدة على الصعيد المحلي

17 - خصص الخبير المستقل تقريره المقدم إلى الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان في عام 2020 (انظر [A/75/206](#) و [A/HRC/45/28](#)) لمسألة تفاعل السياسات والضمانات الاقتصادية للمؤسسات المالية الدولية مع الحوكمة الرشيدة على الصعيد المحلي.

18 - والمؤسسات المالية الدولية المشار إليها في التقرير هي البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، والمصرف الأوروبي للاستثمار، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية. وتقدم هذه المؤسسات القروض والائتمانات والمنح إلى

البلدان النامية كما تقدم إليها المشورة في مجال السياسات، والمساعدة التقنية، والمنافع العامة العالمية، بهدف الحد من الفقر العالمي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية المستدامة، من بين أمور أخرى، والترم معظمها بدعم خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويمكن للمؤسسات المالية الدولية، من خلال أنشطتها، أن تؤثر مباشرة على كيفية وفاء السلطات الوطنية بمتطلبات الحوكمة الرشيدة وبالتالي تقيدها بالتزامها باحترام حقوق الإنسان لسكانها. وتحمل الدول في المقام الأول، لا سيما باعتبارها عملاء لدى المؤسسات المالية الدولية، المسؤولية عن ضمان هذه الحوكمة الرشيدة وهذا الاحترام لحقوق الإنسان في الواقع.

### ضمان المشاركة العامة الفعلية للمجتمعات المعنية

19 - في حين أشار الخبير المستقل إلى أن جميع المؤسسات المالية الدولية اعتمدت ضمانات بيئية واجتماعية تكفل مشاركة أصحاب المصلحة، أعرب عن أسفه لأن التقارير تقيّد بأن هذه المشاركة على مستوى المشاريع لا تزال مشكلة شائعة في بلدان كثيرة. ولم تراعي المتطلبات التي وضعتها المؤسسات المالية الدولية لإجراء مشاورات ما هو قائم من اختلالات متصلة في توازن القوى بين المقترض والمجتمعات المحلية المعنية بالمشروع. وأوصى الخبير المستقل بأن تكفل المؤسسات المالية الدولية أن تتضمن أطر ضماناتها التزاماً واضحاً باحترام حقوق الإنسان، وتدابير العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان، والزام عملائها بأن تحذو حذوها.

20 - وبصورة أعم، من الأهمية بمكان تهيئة بيئة مؤاتية على الصعيد المحلي تقرر فيها المؤسسات المالية الدولية الاستثمار. والممارسة الحرة ودون عوائق للحق في حريات الرأي والتعبير، و التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، على النحو الذي يكفله القانون الدولي لحقوق الإنسان، هي حجر الأساس الذي تقوم عليه المشاركة العامة المجدية في عمليات اتخاذ القرار. وبناء على ذلك، أوصى الخبير المستقل بأن تدرج المؤسسات المالية الدولية، قبل اتخاذ قرار بشأن الاستثمار، تقييماً يشمل مدى توافر البيئة المؤاتية لمشاركة المجتمعات المحلية والمجتمع المدني، واحتمال التعرض للأعمال الانتقامية، وبوجه أعم حالة حقوق الإنسان في إطار المشاركة على المستويين المشاريعي والقطري في عمليات بذل العناية الواجبة. وأوصى كذلك بأن تتواصل مع العملاء والدول بشأن أهمية كفاءة بيئة آمنة ومؤاتية لممارسة الحقوق والحريات الأساسية؛ وأن توفر حيزاً كافياً ودعمًا ملموساً لإجراءات بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان بقيادة المجتمعات المحلية.

### تعزيز الشفافية

21 - من الأهمية بمكان أن تحصل الأطراف المعنية بمشاريع التنمية على المعلومات في وقت مبكر ومناسب حتى يتسنى لها المشاركة بصورة مجدية في عملية التنمية المتوخاة. وقد وضعت عدة مؤسسات مالية دولية سياسات إفصاح لإتاحة الحصول على المعلومات المتعلقة بالمشاريع التي تمويلها. وتشمل هذه السياسات تبادل المعلومات بشكل استباقي، وكذلك الاستجابة بطريقة تفاعلية لطلبات المعلومات. وشجعت المؤسسات المالية الدولية الأخرى على اعتماد سياسات مماثلة. وعلى وجه التحديد، أوصى الخبير المستقل بأن تعترف المؤسسات المالية الدولية صراحة بالحق في الحصول على المعلومات؛ وفرض الإفصاح الاستباقي عن المعلومات، مع منح إعفاءات معينة محدودة؛ وترجمة جميع الوثائق بلغة تفهمها المجتمعات المحلية المعنية.



## مكافحة الأعمال الانتقامية في سياق أنشطة التنمية

22 - أعرب الخبير المستقل عن قلقه البالغ إزاء الأعمال الانتقامية ضد من يسعون إلى المشاركة في المشاورات التي تجري حول مشاريع التنمية التي تمولها المؤسسات المالية الدولية، أو من ينتقدون هذه المشاريع أو يعارضونها بصراحة، سواء كانوا من أفراد المجتمع المحلي أو الشعوب الأصلية أو المزارعين أو الناشطين في مجال الأراضي أو العمال أو أعضاء منظمات المجتمع المدني. وتتراوح هذه الأفعال بين أعمال التخويف والوصم (مثل نعت الناشطين الشخص بأنهم "أعداء للتنمية" و "إرهابيون")، والتجريم والمضايقة القضائية، وصولاً إلى الاعتداءات البدنية والقتل. وأشار إلى أن عدة مؤسسات مالية دولية أعربت علناً عن معارضتها للأعمال الانتقامية ووضعت بروتوكولات محددة بغية التصدي لما يتعرض له المدافعون من أخطار أو أعمال انتقامية. ودعا إلى إحراز مزيد من التقدم الملموس في هذا المجال في جميع المؤسسات المالية الدولية. وفي هذا الصدد، أوصى بأن تتخذ المؤسسات المالية الدولية تدابير استباقية لمنع وقوع الأعمال الانتقامية، والتتديد علناً وعلى نحو منهجي بالحالات التي تتطوي على الأعمال الانتقامية، ودفع السلطات المحلية إلى إجراء تحقيق فوري وشامل في هذه الحالات وتسليم الجناة إلى العدالة.

## تعزيز الآليات المستقلة للمساءلة

23 - فيما يتعلق بالآليات المستقلة للمساءلة التي أنشأتها المؤسسات المالية الدولية، يرى الخبير المستقل أن هذه الآليات، لكي تعزز الحوكمة الرشيدة، ينبغي أن تكون مشروعة يسهل الوصول إليها والتنبؤ بها ومنصفة وشفافة وقائمة على الحقوق، وفقاً لمعايير فعالية آليات النظم غير القضائية المنصوص عليها في المبدأ 31 من مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وأوصى بأن تزود المؤسسات المالية الدولية هذه الآليات المستقلة للمساءلة بما يكفي من الصلاحيات والموارد وأن تجعل قراراتها قابلة للإنفاذ، وأن تحصل على توافق آراء المجتمعات المحلية المعنية بشأن تصميم وعضوية آليات التظلم على مستوى المشروع.

## إجراء تقييمات لحقوق الإنسان قبل فرض شروط القروض

24 - فيما يتعلق باستجابة الدولة لاحتياجات السكان، وفي سياق جائحة كوفيد-19، حذر الخبير المستقل تحذيراً شديداً من فرض المؤسسات المالية الدولية تدابير تراجعية، ملحقه بشروط القروض، لأن ذلك سيؤدي على الأرجح إلى تفويض النتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي هذا الصدد، ذكر الخبير المستقل أن من الأهمية بمكان إجراء تقييم دقيق للإصلاحات الاقتصادية المرتبطة بالقروض الدولية، والتي اعتمدت بعد مرحلة الطوارئ لمعالجة أثر الجائحة الواسع النطاق والطويل الأمد على الأرجح في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك تدابير النقشف، في ضوء معايير حقوق الإنسان من أجل تجنب التدابير التراجعية المحتملة وضمان أن يخصص فعلاً أقصى قدر من الموارد المتاحة لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي هذا الصدد، أوصى بأن تجري المؤسسات المالية الدولية تقييمات للأثر على حقوق الإنسان قبل فرض شروط القروض التي تدفع الدول إلى اتخاذ تدابير تراجعية.

## تعزيز تدابير مكافحة الفساد

25 - في حين تتحمل الدول المسؤولية الرئيسية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان عن ضمان إعمال حقوق الإنسان، ومنع نقشي الفساد، من المؤكد أن دور المؤسسات المالية الدولية، إلى جانب امتثال القطاع

الخاص، يكتسي أهمية قصوى في كبح الفساد، ومن ثم دعم الحوكمة الرشيدة على المستوى المحلي. وأبدى الخبير المستقل ملاحظة إيجابية مفادها أن المؤسسات المالية الدولية تتخذ على نحو متزايد، منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تدابير لمكافحة الفساد، وأصبحت جهات فاعلة رئيسية في الجهود العالمية لمكافحة الفساد، حيث تسنى ذلك أساساً عن طريق إصلاح الحوكمة في البلدان المتعاملة معها، واعتماد تدابير لمكافحة الفساد في إطار أنشطتها التنفيذية. ومع ذلك، لا تزال هناك عدة مشاكل. وأوصى بأن تعتمد المؤسسات المالية الدولية، في جملة أمور، نهجا قائما على حقوق الإنسان في مكافحة الفساد يركز على الضحية ومسؤولية الدولة والوقاية والجبر؛ وتنفيذ إجراءات فعالة في إطار بذل العناية الواجبة لمكافحة الفساد؛ وإبلاغ السلطات الوطنية تلقائياً عن حالات الفساد والضغط عليها عند الضرورة لكي تتخذ الإجراءات اللازمة بشأنها؛ والاعتراف رسمياً بدور هيئات المجتمع المدني باعتبارها أفرقة رصد مستقلة في مجال مكافحة الفساد وتعزيز قدراتها في هذا الصدد.

## جيم - دفاعاً عن تجديد تعددية الأطراف من أجل التصدي لجائحة كوفيد-19 والتحديات العالمية الأخرى

26 - في خضم جائحة كوفيد-19، قرر الخبير المستقل تركيز تقريره المقدم إلى الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان في عام 2021 (A/76/153 و A/HRC/48/58) على ضرورة تجديد تعددية الأطراف من أجل التصدي للجائحة. وتناول مدى أهمية الجائحة باعتبارها اختباراً خطيراً لتعددية الأطراف، وكيف يمكن أن تكون فرصة، كما دعت إليه محافل مختلفة، لتعزيز تعددية الأطراف وزيادة فعاليتها وشمولها، بغية التصدي للجائحة المستمرة والتحديات العالمية التي ستتشأ في المستقبل، مع إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف.

### ضمان تكافؤ فرص الحصول على اللقاحات على صعيد العالم

27 - لاحظ الخبير المستقل أن التوزيع العادل للقاحات على الصعيد العالمي، باعتباره الوسيلة الرئيسية لحماية الصحة العامة العالمية، ينبغي أن يكون أعمق مظهر من مظاهر روح تعددية الأطراف وسبب وجودها. وأشاد بالعمل الأساسي الذي تقوم به منظمة الصحة العالمية وجميع الشركاء في إطار خطة تسريع إتاحة أدوات مكافحة جائحة كوفيد-19، التي كانت تهدف إلى تحقيق التطوير السريع للقاحات ووسائل التشخيص والعلاجات، وتكافؤ فرص الحصول على هذه الأدوات عن طريق مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي. غير أنه أعرب عن قلقه البالغ إزاء ما عُرف باسم "جائحة ذات مسارين"، أي مسار البلدان ذات الدخل المرتفع، التي أتاحت لها إمكانية الحصول على اللقاحات وبالتالي بدأت في تخفيف تدابير السلامة، ومسار البلدان الأخرى، التي لم تكن لديها إمكانية الحصول على اللقاحات أو كانت لديها إمكانية محدودة للحصول عليها وبالتالي تواجه حالة محفوفة بالمخاطر.

28 - وأعرب الخبير المستقل عن قلق مماثل إزاء حالات القومية اللقاحية واكتناز اللقاحات، حيث سعى بعض الدول إلى إبرام صفقات مع شركات الأدوية التي تصنع اللقاحات لصالح مواطنيها. وعلاوة على ذلك، شجب ظاهرة دبلوماسية اللقاحات حيث تحولت اللقاحات إلى سلاح دبلوماسي في ترسانة بعض الدول لتعزيز نفوذها الجغرافي السياسي على بلدان أخرى، ومن ثم عرقلة التوزيع المنصف للقاحات. وحث الدول الأعضاء على وضع حد لهذه القومية اللقاحية ولممارسات دبلوماسية اللقاحات.

29 - وإضافة إلى ذلك، أعرب الخبير المستقل عن أسفه لمعارضة معظم الدول المتقدمة النمو للطلب الذي تقدمت به دولتان عضوتان في منظمة التجارة العالمية أمام المجلس المعني بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (تريبس) للحصول على إعفاء من بعض أحكام الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة من أجل الوقاية من فيروس كوفيد-19 واحتوائه وعلاجه لكي لا تؤدي براءات الاختراع والتصميمات الصناعية وحقوق الطبع والنشر وحماية المعلومات غير المفصح عنها إلى حواجز تحول دون الحصول، في الوقت المناسب وبأسعار معقولة، على المنتجات الطبية، بما في ذلك اللقاحات والأدوية، أو دون توسيع نطاق البحث والتطوير والتصنيع والتوريد فيما يتعلق بالمنتجات الطبية الضرورية لمكافحة جائحة كوفيد-19. وحث الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على الموافقة على هذا الإعفاء.

30 - وأعرب الخبير المستقل أيضا عن خيبة أمله إزاء جشع بعض شركات المستحضرات الصيدلانية التي تمارس الضغط على عدة دول أعضاء في منظمة التجارة العالمية لمنع الإعفاء من الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. ورأى أن من الضروري تنكيرها بمسؤوليتها عن احترام حقوق الإنسان. وأوصى بأن توافق شركات الأدوية وغيرها من كيانات القطاع الخاص على التنازل عن حقوقها في الملكية الفكرية لكي يتمكن من يحتاجون إلى منتجات طبية ميسورة التكلفة، بما في ذلك اللقاحات والأدوية، من الحصول عليها في الوقت المناسب بأسرع ما يمكن.

### تعزيز منظمة الصحة العالمية والبنية الهيكلية للصحة في العالم

31 - كرر الخبير المستقل تأكيد ما تبين في عدة عمليات استعراض من ضرورة تعزيز منظمة الصحة العالمية قبل ظهور الجائحة القادمة لتمكينها من أداء مهمتها الأساسية المتمثلة في تعزيز الصحة والحفاظ على سلامة العالم وخدمة الضعفاء. والأهم من ذلك أنه يتعين تمويل منظمة الصحة العالمية تمويلًا كافيًا، أي أنها ينبغي أن تعتمد بدرجة أقل بكثير على التبرعات، وبدرجة أكبر بكثير على مساهمات الأعضاء، من أجل ضمان إمكانية التنبؤ بالتمويل واستدامته. وأشار إلى تقرير الفريق المستقل المعني بالتأهب والاستجابة للجائحة، الذي أنشئ بناء على طلب جمعية الصحة العالمية في أيار/مايو 2020، للبدء في إجراء استعراض محايد ومستقل وشامل للاستجابة الصحية الدولية لجائحة كوفيد-19، وكذلك للخبرات المكتسبة والدروس المستفادة منها، وتقديم توصيات لتحسين القدرات استعداداً للمستقبل. وخُصص الفريق المستقل إلى وجود مواطن ضعف في كل حلقة من حلقات سلسلة التأهب والاستجابة. وأوصى الخبير المستقل باتخاذ إجراءات عاجلة بشأن توصيات الفريق المستقل، وخاصة توفير التمويل الكافي لمنظمة الصحة العالمية وتمكينها.

32 - وأوصى الخبير المستقل كذلك بتقديم الدعم الكامل لنهج "الصحة الواحدة" باعتباره جزءاً رئيسياً آخر من المعادلة المتعلقة بتعزيز الاستجابة الصحية العالمية. ويدعم نهج "الصحة الواحدة" تصميم وتنفيذ برامج وسياسات وتشريعات وبحوث تقوم في إطارها القطاعات المتعددة بالتواصل والعمل معا لتحقيق نتائج أفضل في مجال الصحة العامة.

### اعتماد معاهدة دولية قائمة على حقوق الإنسان للتأهب والاستجابة للجوائح

33 - أعرب الخبير المستقل عن تأييده لاعتماد معاهدة دولية للتأهب والاستجابة للجوائح، نظراً لما تنطوي عليه من قيمة مضافة، على نحو يُكمل الأنظمة الصحية الدولية. وأوصى بإجراء عملية تشاور واسعة ومفتوحة وحقيقية في إطار جمعية الصحة العالمية، تشمل جميع الدول الأعضاء في منظمة الصحة

العالمية والمنظمات الدولية الإقليمية والأهم من ذلك، المجتمعات المدنية، بما في ذلك ما ينتمي منها إلى بلدان الجنوب، بعيدا عن ضغوط صناعة المستحضرات الصيدلانية.

34 - فضلا عن ذلك، سيكون من المهم أن يشير هذا الصك الجديد صراحة إلى الالتزامات ذات الصلة الواقعة على عاتق الدول بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية أثناء الجائحة، بما في ذلك الحق في الصحة؛ والحق في الحياة؛ والحق في حرية التعبير، بما في ذلك الوصول إلى المعلومات؛ والحق في الخصوصية؛ وبالمثل، ينبغي أن يأخذ الصك في الاعتبار محنة الفئات الأكثر تضرراً من الجائحة.

### ضمان التعافي الاقتصادي المنصف المتعدد الأطراف

35 - فيما يتعلق بالتعافي الاجتماعي الاقتصادي المتعدد الأطراف، شدد الخبير المستقل على أنه لكي يكون هذا التعافي منصفاً، لا بد من تجنب حدوث أزمة ديون عالمية كبرى ومن زيادة الحيز المالي المتاح للبلدان المتضررة من الجائحة، مع مراعاة ما تعاني منه البلدان النامية أصلاً من مواطن ضعف متعلقة بالديون. ورحب بالتدابير الطارئة التي اتخذها حتى الآن مختلف الأطراف المعنية، بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، للتخفيف من آثار الأزمة، وأعرب عن تأييده الكامل للإطار الذي اقترحه الأمم المتحدة بهدف تخفيف عبء الديون. وأوصى بأن تواصل المؤسسات المالية الدولية زيادة الحيز المالي المتاح للبلدان المتضررة من الجائحة عن طريق التعليق المؤقت للديون، وتوفير التمويل الطارئ، وإعادة هيكلة الديون، وإلغاء الديون. وأن تتخذ جميع التدابير اللازمة لمنع إساءة استخدام الأموال المخصصة على أساس طارئ لمواجهة أزمة كوفيد-19؛ وأن تحرص على ألا يؤدي الدعم المقدم في سياق التصدي لجائحة فيروس كوفيد-19 والتعافي منها إلى تخفيضات في الإنفاق العام.

36 - ودعا الخبير المستقل أيضاً إلى إجراء إصلاح شامل للنظام الضريبي العالمي على وجه السرعة، وأشار إلى أن الإصلاح الضريبي الدولي يتعلق بتجديد السيادة المالية من خلال زيادة التعاون، وأن أفضل محفل لتحقيق هذا الهدف هو الأمم المتحدة، بغية ضمان الشمول والشفافية على الصعيد العالمي.

37 - وأعرب عن تأييده لإنشاء صندوق عالمي للحماية الاجتماعية، من أجل مساعدة البلدان على حماية سكانها من الجوائح في المستقبل، ودعا الدول الأعضاء إلى المساهمة فيه بشكل كبير. ودعا كذلك إلى تطبيق سياسة الدخل الأساسي الشامل في حالات الطوارئ باعتبار ذلك أحد التدابير الرئيسية للتخفيف من الآثار المدمرة المترتبة على الجائحة.

38 - وحذر أيضاً من تفاقم تأثير التدابير القسرية الانفرادية المفروضة في سياق الجائحة، والتي يعاني منها في المقام الأول السكان المدنيون في البلدان المستهدفة. وأوصى بأن ترفع الدول الأعضاء جميع التدابير القسرية الانفرادية التي تعرقل الاستجابات الإنسانية التي تتفادها الدول الخاضعة لهذه الجزاءات.

39 - وعلاوة على ذلك، رأى أن من المناسب الإشارة إلى مشروع إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الإنسان والتضامن الدولي، والذي أبرزت الجائحة الحالية أهميته، ودعا إلى اعتماده.

### معاملة المجتمع المدني باعتباره شريكا أساسيا في التصدي للجائحة والتحديات العالمية الأخرى

40 - أشاد الخبير المستقل بالعمل الحيوي الذي تقوم به الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في سياق الجائحة. وأشار إلى أنها، في ظل ظروف صعبة للغاية، ما فتئت تقدم الخدمات الأساسية للمحتاجين،

امتثالاً لمبادئ المرونة والتضامن والشراكة المجتمعية التي يجسدها المجتمع المدني بشكل جميل. وقامت هذه الجهات أيضاً بمساءلة حكوماتها عن استجاباتها الصحية غير الملائمة في كثير من الأحيان، وعملت على رصد استخدام التمويل الطارئ الذي تلقتة تلك الحكومات من المؤسسات المالية الدولية لمكافحة الفساد، و/أو دعت إلى الحماية الكاملة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في هذا السياق بالذات، وتصدت للتدابير الطارئة المؤقتة والتقييدية التي لا مبرر لها. وكانت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني مستهدفة في كثير من الحالات، نتيجة لجهودها، بوسائل منها الرقابة والتخويف والتهديدات والتجريم والاعتقال والاحتجاز.

41 - وأوصى الخبير المستقل بأن تعمل الدول الأعضاء على تهيئة بيئة آمنة مؤاتية للعمل المهم الذي يقوم به المجتمع المدني وأن تعامل الجهات الفاعلة من المجتمع المدني كشركاء أساسيين في التصدي للجائحة وللتحديات العالمية الأخرى، وزيادة تمويلها أو عدم خفضه على أقل تقدير.

## دال - إعادة التفكير في مفهوم السلام والأمن العالميين

42 - في شباط/فبراير 2022، قام الاتحاد الروسي بغزو أوكرانيا في انتهاك واضح للقانون الدولي، مما أدى إلى تقييد النظام الدولي القائم على القواعد في جوهره. ودفع ذلك الخبير المستقل إلى تركيز تقريره الخامس المقدم إلى الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان (انظر A/77/180 و A/HRC/51/32) على بعض التحديات والقضايا الرئيسية المطروحة فيما يتعلق بصون السلام والأمن الدوليين وتعزيزهما على الصعيد العالمي من منظور ولايته، وعلى السبل الممكنة لتجاوزها.

### الحفاظ على مركزية القانون الدولي والسلام الدولي في حماية النظام الدولي

43 - سلط الخبير المستقل الضوء أولاً على مركزية القانون الدولي والسلام الدولي في حماية النظام الدولي. ورأى أن الاحترام الكامل وغير المشروط للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، هو الشرط الذي لا غنى عنه لإقامة نظام دولي سلمي ومزدهر وعادل وقادر على الصمود، حيث يشكل ميثاق الأمم المتحدة العمود الفقري للقانون الدولي. واعتبر أن السلام هو أسمى وأنبئ طموحات البشرية والمبدأ الأهم للنظام الدولي. ولاحظ أن تعددية الأطراف، القائمة على الحوار والدبلوماسية والتفاوض، وعلى المسؤولية الجماعية، هي السبيل الوحيد لتسوية النزاعات وصون السلام والأمن الدوليين، مشدداً في الوقت نفسه على المسؤولية الخاصة التي يتحملها الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن في هذا الصدد.

44 - وأوصى الخبير المستقل بأن تلتزم الدول الأعضاء، في جملة أمور، بميثاق الأمم المتحدة، بطرق منها تسوية نزاعاتها الدولية بالوسائل السلمية والامتناع في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها؛ وأن تتمسك بإعلان الحق في السلام، وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام، وقرارات الجمعية العامة بشأن ثقافة السلام، وجميع قرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة؛ وأن تلبى دعوة الأمين العام إلى وقف عالمي لإطلاق النار في جميع أنحاء العالم؛ وأن تؤيد خطة السلام الجديدة التي وضعها الأمين العام وتنفيذها؛ وأن تحترم الحق في الاستتلاف الضميري من الخدمة العسكرية دون تأخير. وأوصى أيضاً بأن تناقش الأمم المتحدة التهديدات التي تتعرض لها جهود السلام والأمن العالميين وإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف في سياق مؤتمر القمة المعني بالمستقبل والمقرر عقده قريباً.

### تحقيق نزع السلاح النووي، والالتزام بتحديد الأسلحة ونزع السلاح، وخفض الإنفاق العسكري

45 - ذكر الخبير المستقل أن الأحداث المأساوية في أوكرانيا تذكر قويا بأنه لا سبيل إلى ضمان السلام والأمن الدوليين بصفة عامة وعلى نحو كامل دون تحقيق نزع السلاح النووي، وتجديد التزام المجتمع الدولي بتحديد الأسلحة ونزع السلاح، وخفض الإنفاق العسكري لصالح التنمية المستدامة.

46 - وبعد أن أوضح الخبير المستقل أن التهديد النووي ما فتئ يشكل مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي منذ عقود، وأشار إلى بيان الاتحاد الروسي الذي تضمن الأمر بوضع أسلحته النووية في حالة تأهب قصوى، على الرغم من انضمامه، قبل بضعة أسابيع من ذلك، إلى بيان صادر عن قادة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بشأن منع الحرب النووية وتجنب سباقات التسلح، شدد على الضرورة القصوى للإزالة الفعلية لجميع الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل.

47 - وفيما يتعلق بتحديد الأسلحة ونزع السلاح، ذكر الخبير المستقل أنه بات من الضروري، أكثر من أي وقت مضى، تنشيط جميع المعاهدات والهيئات ذات الصلة التي أصبحت مجمدة على مر السنين، بما في ذلك هيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح، وإجراء المفاوضات ذات الصلة بحسن نية. وأوصى أيضا بأن تصدق جميع الدول الأعضاء على معاهدة تجارة الأسلحة دون تأخير، لا سيما كبار البلدان المصدرة والمستوردة للأسلحة؛ وأن تقدم مساهماتها المالية في الموعد المحدد؛ وأن تفي بالتزامها بتقديم التقارير؛ والأهم من ذلك، أن تنفذ جميع أحكام المعاهدة. وأوصى كذلك بعقد مؤتمرات سلام منتظمة للأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في معاهدات تحديد الأسلحة وإفساح مجال لإبرام اتفاقات حكومية دولية، من بين آليات أخرى ممكنة.

48 - وفيما يتعلق بخفض الإنفاق العسكري، وبعد أن أشار الخبير المستقل إلى أن الإنفاق العسكري العالمي قد تجاوز، لأول مرة في نيسان/أبريل 2022، مبلغ تريليوني دولار، كرر توصيات سلفه الموجهة إلى الدول بخفض الإنفاق العسكري بدرجة كبيرة ووضع استراتيجيات تحويلية لإعادة توجيه الموارد نحو الخدمات الاجتماعية، وإيجاد فرص عمل في الصناعات السلمية، وزيادة الدعم المقدم لخطة التنمية لما بعد عام 2015؛ والقيام، على نحو فردي ومتعدد الأطراف، بتكريس المدخرات المتأتية من خفض الإنفاق العسكري لتوفير الموارد الكافية لتحقيق التحول الاقتصادي والاجتماعي اللازم من أجل التصدي للتحدي الذي يطرحه تغير المناخ العالمي؛ وإبلاغ سكانها بشكل استباقي بالنفقات العسكرية وتشجيع المشاركة العامة في تحديد أولويات الميزانية. وكرر الخبير المستقل أيضا توصية وردت في إحدى المساهمات الواردة بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن موضوع نزع السلاح في عام 2023 أو عام 2024 لقطع التزام عالمي بخفض الإنفاق العسكري بنسبة 2 في المائة سنوياً.

### إجراء إصلاحات هيكلية لبعض هيئات الأمم المتحدة الرئيسية

49 - ذكر الخبير المستقل أن التصدي للتحديات التي تواجه السلام والأمن الدوليين يعني أيضا إجراء إصلاح طال انتظاره لبعض هيئات الأمم المتحدة الرئيسية، حيث كشف النزاع في أوكرانيا عن مواطن ضعف متأصلة في ولاية بعض هذه الهيئات. وتشمل هذه الهيئات، أولا وقبل كل شيء، مجلس الأمن، وكذلك الجمعية العامة، ولجنة بناء السلام، وصندوق بناء السلام، ومحكمة العدل الدولية.

50 - ولتحقيق ذلك، أوصى الخبير المستقل الدول الأعضاء بإصلاح مجلس الأمن لجعله أكثر ديمقراطية وتمثيلاً وفعالية وشفافية وخضوعاً للمساءلة، وإجراء مشاورات رسمية ومنظمة مع الأطراف المعنية الخارجية، لا سيما منظمات المجتمع المدني؛ وفيما يتعلق بالأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، أوصى باستخدام حق النقض وفقاً لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها؛ وأوصى الدول الأعضاء أيضاً بتنشيط الجمعية العامة، وتحسين التنسيق بين رئيسي مجلس الأمن والجمعية العامة، وتنفيذ قرارات الجمعية العامة بمزيد من الاتساق، مع تقليص طولها وعددها، وزيادة إبراز أعمال الجمعية، وإجراء مناقشات مواضيعية بشأن مواضيع بالغة الأهمية بمشاركة الخبراء وصانعي السياسات الوطنيين، والتعاون بصفة أعم وعلى أساس منتظم مع الجهات من غير الدول، بما في ذلك ممثلو المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص؛ وتوسيع نطاق دور لجنة بناء السلام من أجل تناول قضايا الأمن وتغير المناخ والصحة والمساواة بين الجنسين والتنمية وحقوق الإنسان؛ وتوفير التمويل الكافي للجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام؛ وقبول الولاية الجبرية لمحكمة العدل الدولية وسحب التحفظات على بنود المعاهدات المتعلقة بممارسة المحكمة ولايتها.

### ضمان الحوكمة العامة والشاملة للجميع

51 - كرر الخبير المستقل التأكيد على أنه، من أجل النجاح في التصدي للتحديات التي تواجه السلام والأمن الدوليين وجميع التحديات العالمية الأخرى، بما في ذلك جائحة كوفيد-19 وتغير المناخ، من الأهمية الحيوية بمكان في سياق تناول القضايا العالمية أن يتمكن الناس في جميع أنحاء العالم من التعبير عن آرائهم بوضوح وأن تلقى تلك الآراء آذاناً صاغية. وشدد على الأهمية البالغة للآليات التي يمكن للمجتمع المدني من خلالها أن يشارك ويساهم بطريقة آمنة ومجدية، تمشياً مع الالتزام الذي أعربت عنه الدول الأعضاء بتجديد تعددية الأطراف الشاملة، والذي دعا إليه الأمين العام أيضاً.

52 - وفي هذا الصدد، كرر الخبير المستقل تأكيد دعمه الكامل لحملة "نحن الشعوب" الرامية إلى جعل الأمم المتحدة أكثر انفتاحاً وتشاركية وتمثيلاً من خلال إنشاء جمعية برلمانية للأمم المتحدة ومبادرة للمواطن العالمي، فضلاً عن تعيين مبعوث الأمم المتحدة الرفيع المستوى للمجتمع المدني.

### هاء - الشباب

53 - قرر الخبير المستقل، في آخر تقرير يقدمه خلال فترة ولايته، في عام 2023، أن يركز على الشباب، وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بمشاركة الشباب وانخراطهم في المنتديات الحكومية الدولية.

54 - ويشكل الشباب أكبر فئة سكانية في العالم، حيث يبلغ عددهم 1,8 بليون نسمة، يعيش نحو 90 في المائة منهم في البلدان النامية<sup>(5)</sup>. ولهذا السبب، فإنهم يندرجون في صميم اهتمامات حكومات البلدان والمنظمات الدولية، وخاصة الأمم المتحدة، التي تزخر أدبياتها بأمثلة تبين أهمية إشراك الشباب ودورهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لمواجهة التحديات العالمية والقضايا موضع الاهتمام المشترك.

55 - ويستكشف الخبير المستقل، في التقرير، أهمية إشراك الشباب على الصعيد الدولي عن طريق المنتديات والمؤتمرات الدولية، لا سيما تلك التي تُعقد تحت رعاية الأمانة العامة للأمم المتحدة والهيئات والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وتتجلى مشاركة الشباب في المنتديات الحكومية

(5) United Nations, "Youth" متاح عبر الرابط التالي [www.un.org/sustainabledevelopment/youth/](http://www.un.org/sustainabledevelopment/youth/).

الدولية، على وجه الخصوص، في مجال تعزيز التعاون الدولي على النهوض بأهداف التنمية المستدامة، وفيما يتعلق بالقيادة والحوكمة العالمية، وتغير المناخ، ولكن أيضا فيما يتعلق بالمشاركة العامة، سواء في الحيز المدني أو في المجال السياسي، مثل برلمان الشباب على المستوى الإقليمي.

56 - ويسعى الخبير المستقل، في ضوء تحليله، الذي يستند إلى استعراض مستندي ومساهمات وردت من مختلف الأطراف المعنية، مثل منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، إلى تحديد أنواع الفرص التي تسمح للشباب من مختلف المناطق المشاركة على الصعيد الدولي، وبعض الممارسات الجيدة المستمدة من النماذج التي تتيحها المحافل الإقليمية، مثل الاتحاد الأوروبي، ومبادرات أخرى مثل ميثاق الشباب الأفريقي.

57 - ولتعزيز مشاركة الشباب وانخراطهم في المحافل الحكومية، أطلقت الأمم المتحدة العديد من البرامج والمبادرات، كان آخرها استراتيجية الأمم المتحدة للشباب، تحت شعار "شباب 2030". وهي ترمي إلى إنشاء هياكل داخل منظومتها لإضفاء صبغة رسمية ومؤسسية على أنشطة النهوض بالشباب، وتأكيد التزامها بتعزيز دور الشباب في مواجهة التحديات والمشاركة في اتخاذ القرار بشأن القضايا موضع الاهتمام المشترك على الصعيد الدولي. غير أن الشباب يواجه تحديات عديدة تحول دون المشاركة الفعالة، ومنها ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، خاصة بعد جائحة كوفيد-19، إضافة إلى ضعف المشاركة المدنية وانخفاض مستويات التعليم والمهارات، وغير ذلك.

58 - وإضافة إلى مختلف المبادرات والفرص التي تمت تهيئتها لتعزيز مشاركة الشباب على الساحة الدولية، استخلص الخبير المستقل أفكاره الرئيسية من التحديات والتهديدات التي يواجهها الشباب. والجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لإشراك الشباب في عملها وفي مواجهة التحديات الوطنية والعالمية تتطلب التغلب على الصعوبات والتحديات التي يواجهها الشباب في جميع أنحاء العالم حتى يتمكنوا من المشاركة في التأثير على عملية اتخاذ القرار على الصعيد الدولي، وهي عملية غالبا ما تحدد مستقبلهم.

59 - وتتجلى هذه الصعوبات والتحديات في ما يعاني منه الشباب من تمثيل محدود أو ناقص أو غير عادل. وتفيد المساهمات الواردة بأنه، على الرغم من عدة مبادرات أُتخذت على الصعيد الدولي، يلاحظ للأسف استمرار التمثيل المحدود للشباب، لا سيما من بلدان الجنوب العالمي، في هذه المحافل. ومن التحديات الشائعة الافتقار إلى الموارد المالية وتقييد الوصول إلى عمليات اتخاذ القرار في بلدانهم.

60 - وإضافة إلى ذلك، لا تزال مشاركة الشباب في الحوكمة العالمية موضوعا محل خلاف في عدة مننديات، ويرجع ذلك أساسا إلى فرض القيود والتمييز على أساس السن في إشراك الشباب الذين تقل أعمارهم عن 18 عاما.

61 - وعلاوة على ذلك، فإن التصور الخاطئ للشباب الذي يستند إلى السن والتميط الجنساني لا يؤدي إلا إلى تقاوم مسألة تمثيل الشباب، إذ يشكل عقبة تحد من جهود بُناة السلام والناشطين في مجال حقوق الإنسان من الشباب. وفي بعض البلدان، مع الأسف، غالبا ما ينظر إلى الناشطين الشباب على أنهم يشكلون تهديدا للأمن الوطني، مما يبرر حاجتهم إلى مزيد من الحماية.

62 - وعلاوة على ذلك، فإن التهميش السياسي للشباب الذين ينخرطون في أطر سياساتية بديلة لا تتفق مع المؤسسات الدولية القائمة، التي لا تعترف اعترافا كافيا بمشاركتهم السياسية، يمكن أن يشكل أيضا عقبة رئيسية أمام الشباب. والنتيجة المباشرة هي أن ذلك يمكن أن يؤدي إلى نقص التمثيل ويهدد بإسكات أصوات



العديد من الشباب في جميع أنحاء العالم. ويرى الخبير المستقل أن من الأهمية بمكان أن تحرص الدول الأعضاء والمنظمات الدولية على إشراك الشباب بنشاط في عمليات اتخاذ القرار وتمكينهم لضمان سماع وجهات نظرهم وتقديرها.

63 - وعلاوة على ذلك، يمكن أيضا أن تنتظر الأغلبية إلى مرحلة الشباب على أنها مرحلة حساسة من العمر، مع تعريفها على أنها المرحلة الفاصلة بين التبعية والنضج. ويدعو الخبير المستقل إلى وضع فهم عالمي لأنماط سلوك الشباب وخصوصياتهم في مجالي التواصل والمشاركة مع تصميم سياسات محددة الأهداف واستراتيجيات وقنوات للمشاركة وفقا لذلك.

64 - ويعتبر ضعف المشاركة في الحياة المدنية والسياسية من أهم العقبات التي تحول دون ممارسة الشباب لحقهم في اتخاذ القرارات التي تؤثر على مستقبلهم ودون وصولهم إلى مستوى الاهتمام بالقضايا والتحديات المطروحة على الصعيد الدولي وفي العديد من المنابر والبرامج والمحافل والمؤتمرات الدولية. وتتطلب هذه المشاركة أن يكون لدى الشباب مستوى عال من الخبرة في العمل الإنساني أو الإنمائي، ويعني ذلك أن على الشباب أن يدخلوا ميدان الحياة السياسية والمدنية على المستوى المحلي في ظروف كثيرة. لكن عدم وجود آلية تنظيمية مكرسة لرصد انخراط الشباب ومشاركتهم، إضافة إلى فقدان الثقة نوعا ما في فعالية هذه المؤسسات في إحداث التغيير المنشود للشباب، يمكن أن يؤدي إلى تراجع الاهتمام بقضايا الحقوق المدنية والسياسية.

65 - والحقيقة المتمثلة في عدم تمتع الشباب بالاستقلال التام واعتمادهم ماليا على الغير في معظم الحالات، والقيود الاقتصادية المتمثلة في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة<sup>(6)</sup> في صفوف الشباب في مختلف المناطق، كلها عوامل تحول دون انخراط الشباب في المحافل العالمية أو حصولهم على فرص المشاركة فيها، مما يشكل عائقا من حيث ضياع الفرص والإمكانات.

66 - وحالة عدم الاستقرار والفقر المدقع، خاصة بالنسبة للشباب في بلدان الجنوب، تتجلى بشكل أكبر في الفجوة الرقمية والافتقار إلى المهارات اللازمة للتعامل مع التكنولوجيات الجديدة في ضوء التطور التكنولوجي، مما يحرم العديد من الشباب من المعرفة والوعي بالقنوات المتاحة للتفاعل مع أقرانهم المقيمين في البلدان التي يكون فيها الشباب أكثر حظا.

67 - وفي ضوء التحديات المختلفة، وضع الخبير المستقل عدة توصيات موجهة إلى الدول الأعضاء والمنظمات الدولية يدعوها فيها إلى زيادة تعزيز جهودها الرامية إلى وضع سياسات أكثر شمولاً تضمن مشاركة الشباب مشاركة مجدية في عمليات اتخاذ القرار على الساحة الدولية.

68 - وينبغي لهذه السياسات على وجه الخصوص أن تشجع بناء القدرات وبرامج الإرشاد لتزويد الشباب بالمهارات والمعارف والشبكات اللازمة للعمل مع الجهات الفاعلة ذات الصلة بفعالية. ومن المهم بصفة خاصة أن يكون هذا التدريب متاحا للشباب من مختلف المشارب والمناطق.

69 - وترتبط بهذه التوصية أهمية تخصيص موارد كافية للمنظمات التي تعمل بقيادة الشباب في المجتمعات المهمشة لأنها تواجه تحديات متقاطعة ومتعددة الأوجه.

(6) International Labour Organization, *Global Employment Trends for Youth 2022: Investing in Transforming Futures for Young People* (Geneva, 2022).

70 - ويهدف توفير آليات طويلة الأجل لإشراك الشباب عن طريق تعزيز الشراكات الطويلة الأجل بين المنظمات الدولية والقطاع الخاص والحكومات، ينبغي للدول أن تعطي الأولوية لإنشاء منصات مخصصة للشباب كي يتمكنوا من إسماع أصواتهم وعرض شواغلهم والعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

### ثالثاً - استنتاجات

71 - لقد كان للخبير المستقل شرف الاضطلاع بهذه الولاية التي أسندتها إليه الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان. واتسمت فترة ولايته بتحديات عالمية كبيرة هددت مساعي إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف. وفي هذه المرحلة التي تشهد اضطرابات كبيرة، تتسم في المقام الأول باستمرار التقلب الشديد لحالة السلام والأمن الدوليين، وجهود التعافي بعد الجائحة والاستعداد للجائحة التالية، أصبحت ولاية الخبير المستقل أكثر أهمية من أي وقت مضى.

72 - ويؤمن الخبير المستقل إيماناً راسخاً بالقيمة الأساسية لتعددية الأطراف، وأنه لا بد من التزام ثابت متعدد الأطراف للتغلب على جميع التحديات العالمية. وفي مقدمة هذه التحديات وأهمها السعي إلى تحقيق السلام والأمن الدوليين، ومسألة تغير المناخ، والحاجة إلى التأهب لمواجهة الجوائح المقبلة، التي قد تكون أكثر جساماً، والتي ستحلّ بلا شك في المستقبل غير البعيد.

73 - ويعرب الخبير المستقل عن أسفه للانقسام الجيوسياسي الذي تجسّد في عدم تقبّل بعض الدول الأعضاء للولاية منذ إنشائها. وما فتئت الدول التي رفضت تأييد القرار المنشئ للولاية تحتاج بأنها استفدت إمكاناتها، وبأن مسألة إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف قد عولجت بصورة شاملة، وبأن ثمة عدة مسائل تتجاوز نطاق مجلس حقوق الإنسان. ويعرب الخبير المستقل بكل احترام عن عدم اتفاقه مع هذه الآراء. فهو يعتقد أن المسائل المواضيعية التي تابعها خلال فترة ولايته وثيقة الصلة تماماً بالوضع الراهن وتقع ضمن اختصاص المجلس، بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

74 - والواقع أن الدول التي تعارض الولاية ما فتئت تدعو في محافل أخرى إلى معالجة العديد من هذه المسائل، مثل أهمية المشاركة العامة في الشؤون العالمية؛ والدور الرئيسي للمجتمع المدني في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك في سياق الجوائح والتحديات العالمية الأخرى؛ والمساهمات القيمة للشباب في مجال حقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة؛ وضرورة مكافحة الفساد، وتعزيز البنية الهيكلية للصحة في العالم، وإصلاح الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، من بين مسائل أخرى.

75 - وهذه الخلافات تجسد البعد الجغرافي السياسي المتجذّر الذي يطبع هذه الولاية، وهو أمر مؤسف. ورغم أن بعض الدول قد لا توافق على بعض المسائل المثارة، يأمل الخبير المستقل أن تتجاوز الدول الأعضاء هذه الخلافات في نهاية المطاف لما فيه خير البشرية.

76 - ويهيب الخبير المستقل بجميع الدول الأعضاء والأطراف المعنية الأخرى أن تتعاون بشكل الكامل مع المكلف الجديد بالولاية، الذي سيعينه مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس 2024. وهو مقتنع بأن هذه الولاية يمكن، بل وينبغي، أن تسهم إسهاماً حاسماً ودائماً في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، إذا ما انخرط فيها جميع الأطراف انخراطاً حقيقياً. ويتمنى لخلفه كل النجاح في هذا المسعى.